The American University in Cairo
School of Global Affairs and Public Policy

PATHWAYS مسارات
لما بعد النيوليبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا
Beyond Neoliberalism: Voices from MENA

رأس المال الاجتماعي والتضامن النيوليبرالي:

إضفاء الطابع الرومانسي على السوق وتسليع العلاقات الاجتماعية

محمد جمال علي

2024

رأس المال الاجتماعي والتضامن النيوليبرالي: إضفاء الطابع الرومانسي على السوق وتسليع العلاقات الاجتماعية

يُعد مصطلح رأس المال الاجتماعي من المصطلحات الرائجة في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية المعاصرة؛ حيث يشير إلى نمط من العلاقات الاجتماعية الغنية القائمة على الثقة المتبادلة بين أعضاء المجتمع بشكل يسهّل عمليات الإنتاج وتبادل القيم الاقتصادية فيما بينهم. يستخدم كثير من علماء الاجتماع هذا المصطلح لتحليل تماسك المجتمع الداخلي ولتفسير نجاح أو فشل الفعل الجمعي بين أفراد المجتمع، مثل التعاونيات على سبيل المثال.[1]

يدفع باحثون آخرون بأن صعود استخدام مصطلح رأس المال، مثل مصطلح المجتمع المدني، الاجتماعي قد تزامن مع موجة التحول النيوليبرالي في الاقتصاد العالمي خلال العقود القليلة الماضية. تقدم مارجريت سومرز في كتابها "جينيالوجيا المواطنة" تحليلاً لمفهومي المجتمع المدني ورأس المال الاجتماعي وملابسات صعودهما خلال العقود الماضية ضمن روايتها عما تسميه "Mar-ketizing the social" وهو ما يمكن ترجمته برسملة أو تسليع الاجتماعي. تدفع سومرز بأن كلا المفهومين يتخذان مواقع مضادة للدولة وتدخلها في الخدمات الاجتماعية، ويدعمان استقلال المجتمع عن الدولة. وتوضح أن مصطلح المجتمع المدني عاد للظهور في ثمانينيات القرن الماضي بفضل الثورات ضد الشيوعية والشمولية في أوروبا الشرقية وكان يهدف لبناء مساحة سياسية فاعلة مستقلة عن كل من الدولة والسوق. ومع ذلك، فإن مفهوم المجتمع المدني تمت السيطرة عليه من قبل المحافظين والتيارات اليمينية ليتم إدماجه ضمن إطار مفهوم رأس المال الاجتماعي، الذي يعبر عن جزء أساسي من السوق ويعتبر مساحة لإنتاج القيم الاقتصادية من خلال العلاقات الاجتماعية.[2]

وعلى المنوال ذاته، يرى بين فاين أن مصلطح رأس المال الاجتماعي ينبغي أن يُطعن فيه وأن يُرفض لأنه يتجاهل الدولة والطبقة والقوة والصراع، ولأنه من ثم يعرقل ويعطل الابتعاد التقدمي الحالي عن النيوليبرالية المتطرفة في زمن الهجوم العدواني للغاية من قبل الإمبريالية الاقتصادية. ويواصل فاين مدعياً أن مصطلح رأس المال الاجتماعي هو مصطلح مضلل وغير مفيد لتحليل كفاءة السوق، وأن الاقتصاديين النيوليبراليين -من منظور محدود- يستخدمون هذا المصطلح لتحليل العوامل غير الاقتصادية وغير المادية المتسببة في عيوب السوق. ويضيف أن المصطلح يلفت الانتباه بعيداً عن تحدى الوضع القائم ويعد بأن هذا الوضع يمكن تحسينه جزئياً وأن كثيراً من المشكلات الاقتصادية والنفسية والاجتماعية يمكن التغلب عليها إذا وثق الناس في بعضهم البعض وتعاونوا مع بعضهم البعض.[3]

ومن منظور مغاير، يرفض باحثون آخرون تلك النزعة الصراعية الصفرية في تصور العلاقة بين التدخل الحكومي والجهود التعاونية الخاصة. حيث يرى بيتر إيفانز أن نمطاً من التآزر والعلاقات التعاونية بين الدولة والمجتمع يمكن تحقيقه بشرط توافر شروط معينة. فالحكومات من خلال بعض الإجراءات الإبداعية يمكنها أن تعزز رأس المال الاجتماعي وتستفيد منه في تعزيز التنمية، ويدعى أنه من الأفضل للحكومات أن تستفيد من المجتمعات المنظمة والمواطنون المعبئون عن طريق ربطهم وجمعهم بالمؤسسات العامة. ويوضح أن الفعل الجمعي للمواطنين الفاعلين لا يمكن

[1] Jerker Nilsson, Gunnar L.H. Svendsen, Gert Tinggaard Svendsen, Are Large and Complex Agricultural Cooperatives Losing Their Social Capital? , Agribusiness, Vol. 28 (2) 187–204 (2012).
[2] Margret Somers, Genealogies of Citizenship... Markets, statelessness and the Right to have rights", New York, Cambridge University Press, 2008, PP. 213-24.
[3] Ben Fine, Social Capital, Development in Practice, Aug., 2007, Vol. 17, No. 4/5 (Aug., 2007), pp. 566-574.

أن يكون فعالاً بدون التدخلات الحكومية الأساسية، كتوفير البنى التحتية وبناء السدود وحكم القانون. يرفض ايفانز اعتبار الدولة عدواً لجهود تعزيز رأس المال الاجتماعي والفعل الجمعي داخل المجتمع، حتى بالنسبة للمجموعات التي تتعرض للإقصاء والتهميش والقمع؛ فهو يدعي أنه حتى في ظل الأنظمة السلطوية يمكن للتحالف مع الإصلاحيين داخل هذه الأنظمة أن يوفر بعض الموارد للتنظيمات الشعبية، وهي موارد لا يمكن الحصول عليها من أي مصدر آخر.[4]

ختامًا يُمكن القول أن مصطلح رأس المال الاجتماعي هو مصطلح متنازع عليه، بين من يؤيدون صلاحيته لتحليل قوة وتماسك المجتمع داخلياً أو في علاقاته بالدولة من جهة، أو من يرفضونه ويتهمونه بكونه محاولة فكرية لشرعنة السياسات النيوليبرالية وتبرير تراجع الدولة عن أدوارها الاجتماعية من جهة أخرى. ومن ثم يجدر بباحثي ومدرسي العلوم الاجتماعية الانتباه لمختلف الجوانب التي تحيط بهكذا مفهوم.

حيث يُمكن بالفعل لمفهوم رأس المال الاجتماعي أن يقدم مدخلًا تحليليًا مهمًا لدراسة التكوينات والجماعات المختلفة داخل المجتمع وحدود فعاليتها وقدرتها على التأثير، كما يُمكن الاستفادة منه في تعزيز قيم التعاون والتضامن الجمعي داخل المجتمع مما يؤدي إلى تعزيز قيم المساواة والعدالة وتبنى أنماط إنتاج ونماذج لتراكم الثروة أكثر عدالة واستدامة. ولكن في المقابل، يؤدي استخدام هذا المفهوم في كثير من الأحيان إلى لفت الأنظار بعيدًا عن دور السياق الأوسع المثمثل في حدود الدور الاجتماعي للدولة وعلاقات القوة والتفاوت الطبقى داخل المجتمع في تحديد الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين وللجماعات المهمشة والضعيفة داخل المجتمع، بينما يتم إلقاء اللوم على الأفراد والجماعات وحدهم بحجة عدم القدرة على المنافسة نتيجة ضعف الإمكانيات الفردية أو بسبب محدودية رأس المال الاجتماعي بين هذه المجموعات.

[4] Peter Evans, Government action, social capital and development: Reviewing the evidence on synergy, Volume 24, Issue 6, June 1996, Pages 1119-1132.

مسارات PATHWAYS

لما بعد النيوليبرالية: أصوات من الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

Beyond Neoliberalism: Voices from MENA

pathways@aucegypt.edu